علم السياسة وتحديات القرن الواحد والعشرون:
نحو اعتماد مزيد من البحوث الكمية

أ.د. صالح زياني
أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر
مدير مخبر "الأمن في حوض المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين"

ملخص:

من بين النقاشات التي تحظى باهتمام الباحثين في ميدان حقل الدراسات السياسية، النقاش الذي يتناول موضوع قيمة علم السياسة كحقل أكاديمي، وما هي قدرته على التعاطي مع العديد من المشكلات والأزمات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وهل استطاع هذا الفرع من المعرفة، ومن خلال التراكم المعرفي الذي حققه منذ بروزه كفرع مستقل في الجامعات ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أن يشيد أطرا نظرية تؤهله ليتعامل بفعالية مع التحديات التي تواجهها البشرية خلال القرن الواحد والعشرين. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نتعمق بشيء من التفصيل في معالجة الإشكالية الآتية وهي: هل بمقدور علم السياسة ومن خلال الابتعاد عن البحوث الوصفية والانخراط في اعتماد البحوث الكمية، أن يقترح حلولا ناجعة وتصورات موفقة للأزمات التي سيشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين؟

Abstract:

Among discussions about political studies debates, which address the issue of the value of political science as an academic field, and its ability to deal with problems and crises facing contemporary societies, and the ability to this branch of knowledge, and through the accumulation of knowledge that achieved since its prominence as an independent discipline in universities starting from the end of the nineteenth century and early twentieth century, to pay tribute to qualify theoretical frameworks to deal effectively with the challenges faced by humanity during the twenty-first century. We will try through this paper to analyze some detail addressing the problem of: Are political science able -through away from descriptive research and engaging in the adoption of quantitative research- to propose effective solutions and successful perceptions to the crises that will be witnessing the world during the twenty-first century?

مقدمة

من بين النقاشات التي تحظى باهتمام الباحثين في ميدان حقل الدراسات السياسية، النقاش الذي يتناول موضوع قيمة علم السياسة كحقل أكاديمي، وما هي قدرته على التعاطي مع العديد من المشكلات والأزمات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وهل استطاع هذا الفرع من المعرفة، ومن خلال التراكم المعرفي الذي حققه منذ بروزه كفرع مستقل في الجامعات ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أن يشيد أطرا نظرية تؤهله ليتعامل بفعالية مع التحديات التي تواجهها البشرية خلال القرن الواحد والعشرين.

من خلال فحص فحوى النقاشات السالفة الذكر نلاحظ وجود وجهتي نظر متعارضتين عند إثارتهما لهذا الموضوع. فوجهة النظر الأولى، والتي يمكن وصفها بالمتشائمة تقترح توقيف تمويل البحوث السياسية كونها بحوثا غير مجدية وتستدل في ذلك على عدم قدرة هذه البحوث على تقديم تصورات ومقترحات رصينة للعديد من التحديات التي تواجهها البشرية حاليا. وعليه يكون من الأنفع توجيه التمويل الذي يوجه عادة للبحوث السياسية نحو بحوث أكثر فائدة في ميادين معينة كالبحوث التي تهتم مثلا بإيجاد الحلول للعاهات الخطيرة أو البحوث التي تهتم ببدائل الطاقة غير المضرة بالبيئة، وهي بحوث ذات نفع عام للبشرية ونتائجها ملموسة.

في مقابل وجهة النظر المتشائمة السالفة الذكر هنالك وجهة نظر مغايرة تماما وهي التي نتبناها في هذه الدراسة، وترى أن الاهتمام بهذا الحقل من المعرفة وتطويره يعد أمرا ضروريا سيما إذا أخذنا في الحسبان أن العديد من المشكلات التي ستواجه البشرية خلال القرن الواحد والعشرين هي مشكلات ذات طبيعة سياسية تستدعي بالضرورة مزيدا من الاهتمام من قبل الأكاديميين في هذا الحقل. فالتقدم التكنولوجي مثلا الذي أفرز لنا مشكلات بيئية تهدد استمرار الحياة البشرية، يستدعي تدخل علماء السياسة لتصميم تصورات بقصد تحقيق نوع من الاتفاق أو العقد بين الأمم لمعالجة هذه المشكلات بشكل فعال.

إن التطورات التي يشهدها حقل السياسة في الوقت الحالي ضمن مستويات معينة من التنظير مثل نظرية اللعبة وعلم النفس المعرفة، وكذاك ضمن نطاق علم السياسة التجريبي بإمكانها أن تساهم في بلورة نتائج هامة تتعلق بتقليص الحواجز وبذلك تصميم أطر جديدة للتعاون والاتفاق

بين الدول والشعوب كمقدمات ضرورية لمعالجة العديد من الأزمات والتحديات التي تواجهها حاليا وستواجهها مستقبلا.

إن حل هذه المشكلات يستدعي توفر تصاميم يكون فيها لعلماء السياسة دورا مركزيا. فالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لا يمكن التعاطي معها على أنها ذات طبيعة اقتصادية بحتة بل هي أزمة سياسية كذلك. فطرق انتخاب السياسيين الذين يصنعون السياسات وكذلك شكل المؤسسات التي تصنع القرارات المتعلقة بالميزانيات هي قضايا تدخل في صلب علم السياسة. وعليه فهذا الفرع من المعرفة هو الذي بإمكانه أن يقدم لنا تصورات جديدة حول النظم الانتخابية وطرق بناء المؤسسات واتخاذ القرارات وصنع السياسات كآليات ضرورية لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية بتداعياتها المختلفة.

يستمد هذا الطرح المتفائل قوته من التطور الهائل الذي يشهده علم السياسة ضمن ما يعرف بالدراسات الكمية. فرغم انه لا يمكن مقارنة حجم التراكم المعرفي الذي قطعه علم الاقتصاد مثلا في استخدام الرياضيات وعلم الإحصاء ، لكن علم السياسة بدوره قطع شوطا مهما في أبحاثه التي تعتمد الجوانب الكمية كذلك. إن ما يحصل حاليا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام لهذه الجوانب ضمن سياق بلورة التصاميم المتعلقة بعملية اتخاذ القرار يستدعي التنويه. فعلماء السياسة في هذا البلد يستخدمون بشكل ملفت لما يعرف بنظريتي اللعب والخيار الاجتماعي.

إن هذا الاستخدام، وبحسب علماء السياسة الأمريكيين سيساهم في جعل المؤسسات السياسية وحتى الاجتماعية أكثر ديمقراطية ذلك أن الناخبين سيكون بمقدورهم التعبير عن أنفسهم بشكل أفضل، كما أن ذلك سيجعل المتنافسين على المنافع يتقاسمونها بنوع من الإنصاف. ومن هنا تبرز أهمية وقيمة علم السياسة بجوانبه الكمية في معالجة تحديات القرن الواحد والعشرين.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية حول "علم السياسة وتحديات القرن الواحد والعشرين" أن نتعمق بشيء من التفصيل في معالجة الإشكالية الآتية وهي: هل بمقدور علم السياسة ومن خلال الابتعاد عن البحوث الوصفية والانخراط في اعتماد البحوث الكمية، أن

يقترح حلولا ناجعة وتصورات موفقة للأزمات التي سيشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين؟ وللإجابة عن السؤال، سنحاول معالجة النقاط الآتية:

I- علم السياسة كحقل أكاديمي واستخدام التحليل التجريبي في البحوث السياسية.

1I- دراسة علم السياسة أكاديميا: ما المقصود بـ"العلم" و"علم السياسة"؟

2I- علم السياسة التجريبي كحقل فرعي في الدرسات الكمية: مفهومي "البحوث الكيفية" و"البحوث الكمية".

II- الابستيمولوجيا التفسيرية واستعمال البيانات وتحليلها في الدراسات السياسية.

III- تحديات تقدم الدراسات الكمية في العلوم السياسية ومستقبلها.

III 1-تحديات تقدم الدراسات الكمية في العلوم السياسية.

III 2- نحو بناء علم سياسة شامل في القرن 21: توصيات لاعتماد المزيد من البحوث الكمية.

I- علم السياسة كحقل أكاديمي واستخدام التحليل التجريبي في البحوث السياسية:

علم السياسة هو من أحدث العلوم الاجتماعية، فلم يبرز كعلم قائم بذاته إلا خلال القرن العشرين. وإذا ما تمعنا في دراسته، نجد أن العديد من المفاهيم والقضايا التي يعالجها، هي موضوع خلاف وجدال بين المفكرين السياسيين، وأن الشكوك تحوم حول مدى علمية هذا "العلم" بالذات. وذلك مرده إلى حداثة علم السياسة، وتنوع وتداخل المعطيات المكونة للظواهر السياسية من جهة؛ وإلى انتماء الباحثين السياسيين إلى مذاهب فلسفية مختلفة، من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، يبدو أن مفهوم السياسة قد علق به الكثير من الشوائب، نتيجة الممارسات السياسية الخاطئة، وتوسل السياسة من قبل البعض، من أجل تحقيق المكاسب والمآرب الشخصية[1]. هذا، ودون أن ننسى الطرح القائل بأن الكثير من الدراسات في حقل علم السياسة هي دراسات غير علمية، دون الجزم بعدم جدواها وأهميتها، حيث أن معظم المعارف الأكثر جودة في حقل علم السياسة والمتميزة ببراعة إنجازها وبجدية أهدافها وكذلك بتوسع نظرتها، هي من قبيل إنتاج الفلسفة السياسية، كما نلاحظ أنها أفكار تُحظى باحترام العديد من العلماء في الميدان، باعتبارها أفكارا

[1] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط. 2. (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع 1989)، ص. 5.

ودراسات قادرة بانتظام على جذب أهل العلم الأكثر بروزا وتألقا في شتى مجالات العلوم والمعرفة. لكن وفي نفس الوقت، لا يزال العديد من العلماء السياسيين يحاولون إنتاج معرفة علمية حول السياسة، على الأقل في طبعتها الأولية، وهذا من خلال اعتماد المزيد من التحليلات التجريبية في إطار الدراسات الكمية السياسية[2]، مما يبين أهمية وقيمة علم السياسة بجوانبه الكمية في معالجة تحديات القرن 21 وهو المسعى الذي نصبو إلى إيضاحه وتحليل متغيراته من خلال مداخلتنا هذه.

1I–دراسة علم السياسة أكاديميا: ما المقصود بـ"العلم" و"علم السياسة"[3]؟

لطالما تعتبر الكثير من الدراسات في حقل علم السياسة كدراسات غير علمية، لكن بدون الجزم بعدم جدواها وأهميتها كما سبق وأن رأينا، وحتى نفصل في حقيقة هذا القول، وجب علينا أولا استعراض ما المقصود بـ"العلم"؟

نستحضر في هذا الصدد، تعريف آينشتاين Einstein (1970) للعلم. يصف آينشتاين العلم عند وضعه تعريفا له على أنه "محاولة إحداث تنوع شامل لتجربة إحساسنا المتعلقة بنظام أفكار موحد منطقيا". يتمثل الهدف المركزي للبحث العلمي في فهم بعض أجزاء العالم التجريبي عن طريق اكتشاف المبادئ التي تحكم سلوكيات هذه الأجزاء وتبين كيف تعمل وتتحرك في هذا العالم التجريبي. حيث تظهر هنا كل من مجموعة البيانات، القياسات والتجريب (الاختبار العلمي) على أنها متغيرات وأجزاء هامة في العملية، لكن فقط في سياق قدرة الباحثين والعلماء

[2] Herbert F. Weisberg, Political Science: The Science of Politics, (New York: Agathon Press, INC, 1986), p. 11.

[3] إن تقدم علم السياسة ودخوله حرم الجامعات، ترافق مع إبدال تعبير العلوم السياسية بعلم السياسة. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان تعبير العلوم السياسية هو المتداول في كافة البلدان. عندها لم يكن علم السياسة قد خط بعد لنفسه حقلا خاصا به في مجال المعرفة العلمية. فكان كل علم من العلوم الاجتماعية يتناول دراسة الظاهرة السياسية من زاويته الخاصة (علم الاجتماع السياسي، علم النفس السياسي، الجغرافيا السياسية والتاريخ السياسي...الخ). فشكل علم السياسة تقاطعا بين الفروع السياسية لكافة العلوم الاجتماعية. أي تلك التي اهتمت بدراسة السلطة والقدرة والدولة لذلك كان تعبير العلوم السياسية رائجا. لكن وبعد ان تقدم مجال البحث السياسي سواء على صعيد تحديد حقل خاص بالمعرفة السياسية، أو على صعيد تناول هذه المعرفة مباشرة، عبر دراسة وتحليل الواقع؛ أدى إلى إحلال تعبير علم السياسة مكان العلوم السياسية، نظرا لبروز علم السياسة كعلم قائم بذاته، وهذا ما جعل علماء السياسة المجتمعين في باريس في مقر منظمة الاونيسكو في سبتمبر 1948، يوصون باعتماد تعبير "علم السياسة" بدلا من "العلوم السياسية".

السياسيين على فهم وتفسير هذه الأجزاء بطريقة منطقية[4]: فنحن ندرك في كل لحظة من حياتنا معلومات معينة... لكن حتى لو كنا قد أدركناها عن طريق تسجيلها، فلن نكون بذلك ببالغين العلم، فالعلم يبدأ فقط عندما نعمل نحن على خلق نظام رموز يمكننا من تقديم نظام علمي (حيث تكون كل وحدة أو قطعة في مكانها المناسب) إلى تجربتنا وخبراتنا... فالنشاط الرئيس للعلم لا يعتمد عند الإنتاج على التجرد من التجربة، بل يعتمد على اختراع الرموز وبناء نظام رمزي بموجبه تكون تجاربنا وخبراتنا قادرة على الاشتقاق (تأكيد اشتقاق شيء من أصل ما). هذا النظام هو العمل على خلق تصور يمثل أساسا لتجربتنا"[5]. نستطيع أن نطلق على نظام الرموز هذا اسم "النظرية" أو مجموعة من المبادئ النظرية، وحتى تكون هذه المبادئ ذات مغزى لا بد لها وأن تكون دقيقة بما فيه الكفاية حتى تكون مؤهلة لاستخلاص النتائج التجريبية منها. وحتى تكون هذه المبادئ على قدر كبير من الأهمية، لا بد من وجود مسافة فاصلة بين الظواهر التجريبية محل التوضيح والتفسير من جهة، والنتائج المفترضة والمحتملة من جهة أخرى في المجالات التجريبية الأخرى أيضا، حيث تكون تلك النتائج قابلة للتجريب والإثبات. فعادة ما يكون بذلك كل من التنبؤ والمراقبة نتيجتين مفيدتين قابلتين للتجريب وبالطبع اختبار الحقيقة التي تضطلع بهما[6].

وحتى يمكننا إسقاط هذا المعنى التجريبي على واقع علم السياسة كحقل معرفي وأكاديمي، بات من الضروري توضيح الشروط التي لابد من توفرها عند دراسة كل علم من العلوم بما فيها العلوم الاجتماعية. فالعلم يشترط في مفهومه كحقل أكاديمي شرطين اثنين، أن يكون لهذا العلم موضوع ومنهج، ولكن قبل تحري واقع علم السياسة كعلم قائم بحد ذاته، وبما أن الظاهرة السياسية هي محور علم السياسة، فمن الضروري التعريف بالسياسة وإجلاء حقيقتها، قبل البحث في مدى علمية وأكاديمية علم السياسة.

إن كلمة سياسة هي ترجمة لكلمة Politique في اللغة الفرنسية أو Politics في الانجليزية. ومردها إلى الكلمة اليونانية Polis ؛ وهي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة. لكن

[4] Ibid., p. 11.

[5] أنظر:

Frank, P. Contemporary science and the contemporary world view. Daedalus. 1958, 87: 57-66.

[6] Herbert F. Weisberg, op., cit. p. 12.

تقتصر المواطنة هنا على أولئك الرجال الذين يتمتعون بوضع حقوقي ممنوح لهم من قبل الحاضرة، ويخولهم حق المشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب الإدارية والسياسية[7]. وقد تطور استعمال كلمة سياسة فعرفها معجم الأكاديمية على أنها "معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وبإدارة علاقتها الخارجية. وهي تعني أيضا الشؤون العامة؛ والأحداث السياسية، والتحدث بالسياسة، والسياسة الداخلية. والسياسة كصفة، هي ما له علاقة بالشؤون العامة، وحكم الدولة، والعلاقات المتبادلة بين الدول. أما "الانسيكلوبيديا الكبيرة"، فتعرف السياسة بأنها "فن حكم الدولة. وعلم السياسة، يمكن تعريفه بأنه علم حكم الدول، أو دراسة المبادئ التي تقدم عليها الحكومات والتي توجه هذه الحكومات في علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى"[8].

إذا عدنا إلى مفهوم العلم وشروطه وحاولنا تطبيقها على علم السياسة، فإنه يمكن تحديد ***موضوعات*** وقضايا علم السياسة على أنها تلك القضايا المتعلقة باستهلاك الطاقة، حماية البيئة، الأمن، السلام، التعليم، معالجة الفقر، حقوق الأقليات....الخ. وكلها تعتبر كجزء من القضايا التي يُعنى بها علم السياسة ككل. أما منهج علم السياسة، فنلاحظ تزايد اهتمام الدراسات السياسية باستخدام أدوات التحليل الكمي والكيفي، وهنا تظهر أهمية كيف يتم الاعتماد على الجوانب الكمية خلال قياس الرأي العام وإجراء المسوحات وتفعيل الاستبيان وإجراء التجريب في ضوء المناهج الإحصائية الصحيحة. وهو الأمر الذي يبين بوضوح مدى علمية وأكاديمية علم السياسة كما سبق وأن وضحنا من خلال تعريف العلم حسب آينشتين. فضلا عن تبني الأسلوب المقارن وكذلك الأسلوب الوقائي الذهني وأيضا الاعتماد على مفاهيم تخدم تحليل السياسات مثل الكفاءة والفعالية والعدالة، التكلفة، والعائد والرضا العام، والمشاركة وعدالة الإجراءات والتقويم الاجتماعي والتقويم البيئي وتحليل المخاطر وعلاقة تبادل القوة بين الرجل والمرأة، مما يعزز الدور التحليلي والعملي في الدراسات السياسية، وبذلك مواجهة القضايا التي تعنى بها هذه الدراسات.

صفوة القول، هو أن علم السياسة يدرس الظواهر السياسية ذات الصالح العام كما يتبنى المنهجية العلمية الاجتماعية لتحديد أسباب ونتائج السياسات محل الدراسة، خاصة عند اعتماده الدراسات الكمية. وهذا ما يساعده على توفير البدائل والحلول للمشاكل المطروحة ومساعدة الحكومة على وضع البرامج والسياسات التي يمكن أن تنفذ داخليا وخارجا. لكن، ما المقصود

[7] Ibid., p. 07.

[8] Ibid., p. 08.

بعلم السياسة التجريبي وكيف يساهم في اعتماد علم السياسة المزيد من الدراسات والبحوث الكمية؟

2I- علم السياسة التجريبي كحقل فرعي في الدرسات الكمية: مفهومي البحوث "الكيفية" و"الكمية":

التحليل السياسي التجريبي هو دراسة معمقة حول علم السياسة الذي يُعنى بدراسة الحكومة، منهجيتها التشريعية، مؤسساتها، قراراتها وكذلك سلوكياتها بشكل عام[9]. تشير المناهج "الكيفية" الجديدة إلى حقيقة مفادها أن "المنهجية السياسية" كقسم من الأقسام المنهجية "القديمة" لا تشمل على جميع مناهج البحث التي يستخدمها علماء السياسة. ورغم ذلك، يذهب بعض الباحثين إلى أن المنهجية "الكيفية" في حد ذاتها لا تسيطر على حصة الأسد الكبرى في المناهج غير الكمية التي يخطو حذوها علماء وباحثي علم السياسة[10]. تعالج العديد من المقالات ضمن الرسائل الإخبارية موضوع "المناهج الكمية"، حيث لا تعكس نوعية العمل المدرج بقوة تحت عنوان "مناهج البحث التفسيرية". يبدو أنه يستوجب بذلك تحديد مقاصد وغاية البحث التفسيري وذلك مع المناهج "الكيفية".

يرتكز مثل هكذا نقاش على فهم ما المقصود بـ"العلم" وهل يوجد هناك أو أيجب أن تكون هناك رؤية واحدة فقط بخصوص العلم في مجال دراسة "علم السياسة". وعكس ما يذهب إليه كييوهان فإن "العلوم الطبيعية التي تصادف عراقيل عند استخدامها للمعايير العلمية، التي امتزجت بعلم الاقتصاد وعلم النفس، ليست الطريق الوحيد أمام "علم السياسة" لذلك، فإن الطريق الوحيد أمام العلوم الطبيعية والمقاربات التي تُعنى بدراسة الظاهرة هو فرض وجودها بقوة في مجال الاقتصاد، خاصة وسط العلماء والباحثين الأوروبيين بل والأكثر من ذلك، فرض نفسها في ميدان علم النفس. في مجمل القول، توجد هناك اختلافات في الإجراءات المتخذة وفي الأساس المنطقي

9 Need Political Science Homework Help? Empirical Political Analysis <http://classof1.com/homework_answers/political_science/empirical_political_analysis/>.

10 Dvora Yanow, "Interpretive Empirical Political Science: What Makes This Not a Subfield of Qualitative Methods", Working Paper: Center for the Study of Law and Society Boalt Hall School of Law University of California, Berkeley, 2 (2003), p. 01.

(عرض الأسباب) لبعض هذه الإجراءات، الأمر الذي يعكس وجود اختلافات في الافتراضات الأنطولوجية والابستيمولوجية. وهو السبب الذي يجعل المناهج التفسيرية تندرج ضمن خانة "النماذج الكيفية" بمعنى أن البحوث في العلوم الطبيعية وعلم السياسة لا ينتميان إلى نفس المذهب الفلسفي.

حسب دفورا ياناو (Dvora Yanow)، فإنه يمكن أن نفهم المناهج التفسيرية واستخدامها في البحوث السياسية من خلال حضورها ضمن محاور رئيسة ثلاث في إطار الدراسات السياسية (السياسة العامة، الدراسات التنظيمية والإدارة العامة)، بالإضافة إلى النظريات النسوية والأنثروبولوجية على سبيل المثال[11]. يعكس الأدب التفسيري التجريبي والنظري في هذا المجال انجازا وجهدا كبيرين في الفلسفة الأوروبية ونظرية الفلسفة الأنثروبولوجية والسوسيولوجية الأمريكية (نذكر هنا على سبيل المثال : النظرية التفسيرية في دراسة الإنسان في المجتمع (في علم السياسة) (Hermeneutics)، علم أو دراسة الظواهر/ الفلسفة الظاهراتية (Phenomenology) (التي قال بها ايدموند هوسرل (1859-1938) والتي تُعنى بالتجارب الذاتية، بعض دراسات النظرية النقدية (Critical Theory التفاعلية/ التبادلية الرمزية (Interactionism Symbolic)، دراسة المنهجية الاثنولوجية (Ethnomethodology)، علم المنهجية الانثولوجية، البراغماتية (Pragmatism) ...). قد تؤدي مجالات أخرى محل اهتمام البحوث التفسيرية البنائية إلى تأثيرات مغايرة كالتي من شأنها أن تفسر وتوضح اختلافات أخرى لا يسعنا أن نتفحصها في هذا الموضع من الدراسة. وبذلك، فإن المقاربات التفسيرية رغم كل ذلك ليست مقاربات موحدة من ناحية إدعاءاتها والحجج التي تنطلق على أساسها.

من جهة أخرى، تشمل هذه الدراسات على أزيد من أربعة وعشرين نموذجا خاص بتحليل البيانات، كل واحد من هذه النماذج له منهجه النظامي الخاص به، فمثلا، تشمل النماذج "الكمية" على حصة الأسد الكبرى من الأشكال التحليلية. من جهة أخرى، فإن جميع الباحثين والتفسيريين لا يتكلمون بصوت واحد فيما يخص بعض القضايا الفلسفية والإجرائية المحورية. فمن جهة، تشمل هذه الدراسات على أربعة وعشرين نموذجا خاص بتحليل البيانات. كانت الفلسفات التفسيرية متوفرة وبشكل حصري باللغة الانجليزية، وهذا منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي أو أكثر. فوضوح هذه الدراسات وعنايتها بجودة البحث العلمي ودقة نتائجه

[11] Ibid., p. 02.

وكذلك توسعها المعتمد داخل عالم مناهج البحث، بدأ يظهر حديثا فقط، وهذا بفضل المجهودات التي تبذلها مثل هذه الدراسات حتى تؤكد على قيمها وتدافع عنها في عالم العلم. صفوة القول، لا يدعي علماء المنهجية التفسيريين بخصوصية تحليلاتهم لما يستعملون ذلك التعبير (التحليل التجريبي). فكل العلماء التجريبيين يفسرون البيانات التي هي بحوزتهم. إلا أن السبب وراء هذا الاستعمال المميز يكمن في جزء من الحجة التي مفادها أن المنظرين السياسيين منشغلين بالنشاطات التفسيرية، كما أنهم ملتزمين بأعمالها[12]. بالرغم من وجود هناك تداخل عمليات تفسيرية في تحليل النصوص النظرية وتحليل السياسة المعاصرة، وكذلك وثائق الوكالات، على سبيل المثال، فإن "نماذج البحوث التفسيرية" كما هو مستعمل في علم المنهجية يشير عموما إلى علم الاجتماع التجريبي.

إن تصنيف "البحوث العلمية" إلى قسمين اثنين من النماذج العلمية "الكمية" منها و"الكيفية" أصبح محصنا في فترة تاريخية معينة شهدت فيها البحوث الميدانية والتحليلات الإحصائية والنظرية السلوكية تطورا ملحوظا، كما شهدت هذه البحوث تحسنا كبيرا في استخدام الحاسوب وكذلك القدرة المتزايدة لمعالجة كميات كبيرة من البيانات الرقمية، في حين كانت قدرات ومهارات وجهود الإنسان أقل تطورا وتقدما. إن المنطق البنيوي للغة "الدراسات الكمية" يجعل الدراسات "الكيفية" تستخدم مبدأ التمييز/ التمايز المضاد (Counterdistinction) : فإذا كانت الدراسات الإحصائية أو ما نرمز له هنا بـ"الدراسة أ الواسعة" (التي يتمكن الحاسوب على سبيل المثال من إجرائها عن طريق قدراته الحسابية)، كانت تحليلات "كمية"، فإن التحليلات الخاصة بـ"الدراسة أ المتواضعة" التي تم إجرائها عن طريق مناهج غير إحصائية –أساسها إجراء المقابلات وتصويب الملاحظات– تتطلب بالضرورة أن تكون تحليلاتها "نوعية" (ذات مستوى عال ونوعية عالية من الجودة..).

الشيء الذي تشير إليه الدراسات "الكيفية" هو المعالم المميزة لمدرسة شيكاغو التقليدية – دراسات الأسلوب– دراسات التراث العرقي (دراسة ميدانية لعادات وسلوك عرق من الأعراق). وكذلك ملاحظات المشاركين من أقسام علم الاجتماع، وهما قسمين منفصلين عن بعضهما البعض إلا أنهما مختطين لميدان متميز وواضح المعالم. يمكن إدراج أهم هذه المعالم في النقاط التالية: أولا؛ نماذج الكلمات الرئيسة في إعداد البيانات، من خلال الملاحظة الواسعة والشاملة

[12] Ibid., p. 03.

(مهما كانت درجة المشاركة) بمرور الوقت والتي تجعل الباحث ينساق وراء لغة وثقافة مجال الدراسة؛ فيصبح بذلك باحثا مسترسلا في لغته أثناء إجرائه للمقابلات (من ناحية نبرة صوته أو مدى رزانته وتنظيمه لأمور بحثه)، ومكملا عندما ينفرد بقراءة جيدة للوثائق المتعلقة بالبحث، ثانيا؛ نماذج عن الكلمات الرئيسة في تحليل مفردات البيانات (بدلا من "ترجمتها" إلى أرقام حتى يتم إجراء تحليل إحصائي على سبيل المثال، وثالثا؛ أن يستخدم الأسلوب الإخباري لسرد تفاصيل الدراسة وحيثياتها وبذلك إبلاغ وإيصال المعلومات المتعلقة بكل البيانات ونتائج الدراسة. من خلال رسم جداول وأشكال بيانية وصور وما شابه ذلك، و/أو تجسيد تلك البيانات و/أو تحليلها بدلا من العمل على تقديمها وعرضها على سبيل الوصف دون التحليل. علاوة على ذلك، فإن استخدام النماذج "الكيفية" التقليدية في البحوث اليوم يستدعي استجابة مرنة لمتطلبات وظروف الملاحظة وإجراء المقابلات وبذلك، فهي ليست بالنماذج "الدقيقة" بما تحمله الكلمة من معنى —فهي لا تتبع طريقة متأنية وتدرجية في التحليل كما هو الشأن لدى الدراسات "الكمية" التي توصف بنهجها الكمي التدرجي. لكن هذا لا يعني أن مثل هذه المناهج "الكيفية" ليست نماذجا منهجية –كما سنعود بالتحليل لاحقا[13].

على أية حال، تُستعمل البحوث "الكيفية" بشكل متزايد لا لأن تشير إلى تقاليد البحوث القائمة على المعنى أو تلك التي تعتمد على التجارب السابقة، وإنما تشير إلى الدراسات الدقيقة والمحدودة (الصغيرة) التي تستعمل وسائل الدراسات الواسعة. كان لهذه الدراسات وأن ظهرت تحت ضغط لتؤكد على معايير الثقة والصلاحية التي تتميز بها المناهج "الكمية".

إن وجهة النظر الأولى تذهب إلى أن هذه الدراسات "الكيفية" لا تعتبر عملا منهجيا وأن الضغوط التي تعرفها حتى ترقى إلى المعايير الكمية هي ضغوط خارجة عن فهم أن "العلم" الاجتماعي الحقيقي والأصلي يعني شيئا واحدا دون غيره– يعني مجموعة الأفكار التي طورت خلال القرن 19 كالأفكار الوضعية الاجتماعية المتبوعة بظهور الوضعية الناشئة ثم الوضعية النقدية متبوعة بحلول القرن 21 بظهور أفكار الوضعية المنطقية– وهي أفكار بينت أن المبادئ العالمية كانت قابلة للاكتشاف عن طريق توظيف القدرات الإنسانية في التفكير والتدبر والملاحظة

[13] Ibid., p. 05.

المنهجية المنظمة للعالم الطبيعي والفيزيولوجي، كما أكدت بأن هذه المبادئ قابلة لاكتشاف العالم الإنساني ووضع تفاصيل العناصر والمواد التي لا بد وأن تتوفر في العلم[14].

وفي أواخر القرن 21، ظهر مفكرون نقديون ليبينوا أن البشر مختلفين عن الكائنات والموجودات الأخرى كالأشجار والكواكب- وهذا راجع لسبب واحد: هو أن البشر قادرين على التفكير والتبصر الذاتي وأيضا قادرين على صنع المعنى. وبذلك، فإن العلوم الإنسانية تتطلب القدرة على اكتشاف الفعل الانعكاسي ومعنى الأشياء، وفي نفس الوقت تتطلب ترجمة الإنسان لتلك المميزات أثناء قيامه بالبحوث.

أصبحت الدراسات "الكيفية" و"الكمية" كتصنيفين مختلفين في البحوث العلمية الفاصل والبديل المختصر في التفريق بين افتراضات الفلسفة الوضعية والتفسيرية فيما يتعلق بنوعية الحقائق الاجتماعية و"إمكانية معرفة الإنسان لها". إن ما يمكن ملاحظته اليوم وبشكل متزايد من الناحية المنهجية وفي إنجاز البحوث العلمية في مجال علم السياسة هو الانقسام الثلاثي بين **"المناهج الكمية"** و**"المناهج الوضعية-الكيفية"** و**"المناهج الكيفية التقليدية"**. يصطلح على هذه الأخيرة بـ"المناهج التفسيرية" نظرا لاعتمادها أساسا واعيا. أو بسبب التشابه العائلي بين الفرضيات الأنطولوجية والابستيمولوجية للفلسفات التفسيرية الأوروبية الخاصة بالفلسفة الظاهراتية والنظرية التفسيرية في دراسة الإنسان في المجتمع (وبعض من إسهامات النظريات النقدية[15]) وبين نظرائهم الأمريكيين المهتمين بالفلسفة التفاعلية الرمزية... ودراسة علم المنهجية الاثنولوجية والبراغماتية. فرغم الاختلافات الموجودة في المناهج الدقيقة والنوعية إلا أنها تتشارك في علم الوجود (الانطولوجيا البنائية) علم الوجود البنائي وكذلك الابستيمولوجيا التفسيرية (نظرية المعرفة التفسيرية) ومن ثمة، يمكن تسمية هذه المناهج بالمناهج البنائية-التفسيرية؛ وهذا نظرا لشيوع عبارة "الدور التفسيري" في علم الاجتماع[16].

---

[14] Ibid., p. 07.

[15] اتهم العديد من المنظرين النقديين منظري الفلسفة الظاهراتية خاصة في إطار تجاهلهم لقضيتي القوة والبنية عند توضيح هؤلاء لرؤيتهم للنفس. حيث أن هذا النقد قد يحمل على مستوى التحليل الفلسفي تارة إدخال الفلسفات التفسيرية إلى العالم التجريبي للدراسات السياسية، كما أنه قد يؤدي بقوة إلى طرح أسئلة تتعلق بقضيتي القوة والبنية وبذلك التوافق مع بعض أفكار النظرية النقدية.

[16] Dvora Yanow, "Interpretive Empirical Political Science: What Makes This Not a Subfield of Qualitative Methods", op., cit. p. 08.

II– نماذج عن اعتماد علم السياسة للدراسات الكمية في القرن 21.

هل يركز علم السياسة على ضم ودمج التغيرات السكانية والتنوع الديمغرافي المتزايد وكذلك التفاوت المتزايد في تمركز الثروة في العديد من الدول القومية؟ هل يمكن لعلم السياسة من خلال بحوثه أن يلقن دروسا ويساهم في التطور المهني ويقترح حلولا ناجعة وتصورات موفقة للأزمات التي سيشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين؟ هي أسئلة تركز على الواجب والدور المنوط بعلم السياسة كحقل أكاديمي في القرن 21. للإجابة عن هذه الأسئلة، سنتفحص أعمال وممارسات علم السياسة حتى نبين هل يستغل هذا العلم كافة قدراته كحقل معرفي لإثراء الخطاب وتوسيع الفهم وكذلك انتهاج السلوك الضروري من أجل بناء دولة قومية قوية في عالم سريع التغير لا يزال يشهد تغيرات عديدة كالتزايد الكبير في النمو الديمغرافي وارتباط شواغل واهتمامات الناس بقضايا تتعلق بالجنس، العرق، الهجرة والفرص المتساوية مما يحرك الأسباب التي تقف وراء نشوب بعض أهم النزاعات التي من شأنها التأثير في السياسات وعملية صنع القرار. سنتفحص في هذا الموضع من الدراسة بعض أهم الإسهامات الأكاديمية في الدراسات الكمية السياسية الحديثة كنماذج عن اعتماد علم السياسة للمنهج التجريبي الكمي في القرن 21. لكن لن يتأتى لنا ذلك إلا بعد توضيح دور الإبستيمولوجية التفسيرية في الدراسات السياسية وكيفية استعمال البيانات والإحصاءات في الدراسات السياسية.

– الابستيمولوجيا التفسيرية واستعمال البيانات وتحليلها في الدراسات السياسية.

تعالج البحوث التفسيرية بيانات ومعلومات من أصل ثلاث مجموعات كبيرة، أول هذه المجموعات هي **اللغة** باعتبارها لغة الفواعل في إطار حالة الدراسة أو في شكلها المكتوب مثل حالة دراسة وثائق أو مذكرات الأفراد؛ تتمثل ثاني هذه المجموعات في **الأفعال والتفاعلات** (بما في ذلك السلوكيات غير الشفهية)؛ أما ثالثها فتعبر عنها **الأجسام الطبيعية** المستعملة في إطار هذه الأفعال أو في إطار اللغة المكتوبة (مثل البيانات الحكومية، الاستمارات إحصاء السكان، المهام المنوطة بالإعلانات). يُنظر إلى هذه الأنواع الثلاث التي جاء بها الإنسان على أنها مجموعات قائمة وموجودة ضمن علاقة رمزية تربط هذه المجموعات بمعانيها الأساسية (القيم والمعايير، الاعتقادات والأحاسيس)، مع العلم أن هذه المعاني لم تدخل مباشرة هكذا، وباعتبارها معاني رئيسة وقاعدية، ضمن الدراسات التفسيرية السياسية؛ فهي معاني مجردة للغاية، كما أنها تستفسر حول التجريد المؤدي إلى التعميمات التجريدية والمعنوية، بدلا من الاستعمالات والممارسات ذات

الحالات الخاصة. أما الأمور التي بإمكانها الدخول إلى خط الدراسات التفسيرية، فهي تلك الأمور الملموسة الأكثر استعمالا وتطبيقا من طرف الإنسان بنفسه والتي عن طريقها يتسنى له أن يستخلص نتائج دراسته. ولذلك، فإن البيانات والمعلومات تدخل في إطار إعداد الدراسات السياسية التفسيرية من خلال إحدى الطرق الثلاث الآتية: الملاحظة/ المشاركة، المقابلة وقراءة الوثائق[17].

إن محاولة التمييز بين المناهج المتعلقة بإدخال واستعمال البيانات من جهة ومناهج تحليل هذه البيانات من جهة أخرى، تُظهر لنا حقيقة مفادها أن "المناهج الكيفية" قد تستعمل من أجل الإبقاء سواء على الافتراضات الوضعية أو الافتراضات التفسيرية[18]. تدل القائمة التالية على تقنيات تحليل بيانات الكلمة في وعاء تفسيري يتضمن تحليل مقولة، تحليل المضمون [قراءة نصية محكمة، بدلا من تحليل حادثة كمية مثل تلك التي أجراها لازويل (Lasswell) وسورابول (Sola Pool)]، تحليل الحوار، تحليل الخطاب، تحليل الطقوس الدينية المسرحية (Dramaturgic Analysis) [بناء على عمل ودراسة بورك (Kenneth Burke)]، دراسة معاني الكلمات الأثنوغرافية (Ethnographic Semantics)[19]، علم دراسة منهج الأجناس البشرية (Ethnomethodology)، علم نشوء الأعراف (Ethnoscience)، التحليل الانعكاسي(Reflective Analysis)، التحليل المجازي –على المستوى اللغوي- (Metaphor Analysis)، التحليل الميثولوجي (Analysis Myth)، التحليل القصصي للأصناف المختلفة (التاريخ الشفهي والروايات المأثورة)، بحث الأعمال (التشاركية)، التحليل السيميائي

[17] غالبا ما تدخل هذه البيانات في إعداد البحوث التفسيرية أكثر من كونها مجرد معلومات وبيانات تجمع لغرض التوضيح فقط، فالأفعال والطموحات والأهداف أو الوثائق المدروسة تقحم بقوة في مجال البحث محل الدراسة حتى يتم الوصول في النهاية إلى نتائج الدراسة. والشيء الواضح هنا، هو أن المقابلات العديدة التي يجريها الباحث و/أو الملاحظات التي يسجلها على أرض الميدان تعتبر ضرورية وحتمية في هذه الدراسات التفسيرية وهذا رغم وجود نسخ من الوثائق وإمكانية تسجيل المقابلات وما شابه ذلك. الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق قاعدة بيانات لدى الباحثين الآخرين المعالجين لإشكالية البحث.

[18] Dvora Yanow, "Interpretive Empirical Political Science: What Makes This Not a Subfield of Qualitative Methods", op., cit. p. 11.

[19] وتعني دراسة التراث العرقي وهي دراسة ميدانية لعادات وسلوك عرق من الأعراق.

(Semiotics)[20]، تحليل المدى الزمكاني، تحليل النص مثل إثراء النقد القيم بدون الحاجة إلى ذكر عمليات تحليلية عامة تستلزم الملاحظة وإجراء البحث الإثنوغرافي[21].

إن البحوث التفسيرية في الدراسات السياسية ليست بالبحوث الجديدة؛ فهي بحوث لها تاريخ طويل مع علم السياسة، حتى ولم تكن تحت هذه التسمية، بل على شكل دراسات خاصة بالجماعة وتحليلات حول الوكالات البيروقراطية ودراسات الحالة المتعلقة بتنفيذ السياسة وكذلك دراسات مجالات معينة كدراسة شروط التطور والتقدم وتحقيق التمنية وما شابه ذلك. درست التحليلات التفسيرية الحديثة ميزانية ومحاسبة هذه الممارسات السياسية، كما درست أهمية دور بناء فضاء لخلق تواصل بين مفاهيم الدولة. يتفاوت مدى انتشار هذا العمل حسب حقوله الفرعية، ففي كثير من الأحيان، يبقى هذا العمل متخفيا وراء العديد من العوامل أبرزها ظهور كل من التركيز على الخيار العقلاني والنماذج المنهجية وكذلك التحليلات الإحصائية المتقدمة. هذا ما أدى بالعديد من ممارسي هذه التحليلات التفسيرية الحديثة إلى إيجاد غرف تفكير خارج أقسام ومعاهد "علم السياسة" وخارج المجلات والكتب وديار النشر والجمعيات، مما أضفى على العمل شيئا من الخفاء والتستر ضمن هذا التخصص (مجال "علم السياسة")[22].

على الرغم من هذه الملاحظات الهامشية، لم تدافع معظم البحوث في بعدها التفسيري عن فكرة الاستبدال الإجمالي للمناهج الوضعية الكمية. إن المناهج غير الإعلامية هي مناهج جيدة لمعالجة بعض الأسئلة والمناهج التفسيرية الإخبارية بالنسبة للآخرين. فالفلسفة الوضعية في حد ذاتها ليست بالسلبية، حيث أن نتائجها المتمثلة في العرق الإثني، الجنس، والمساواة الدينية وصنع واتخاذ القرارات البيروقراطية...تؤخذ كلها على أنها متغيرات تبين الوضع الجديد الذي تعيشه، باعتباره وضعا أحسن من نظيره ما قبل الوضعية والذي كانت تحكمه النزوة الملكية وتسيطر عليه التفسيرات الغيبية للعالم وكذلك تطبيقاتها غير المتساوية[23].

انطلاقا من علم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع الخاص بالمنظور المهني، فإن التوجه إلى "النماذج الكيفية" في الجمعيات المحترفة، لا يزال لحد الآن يمتلك على قسم واحد خاص بـ"علم

[20] علم التواصل اللغوي وهي دراسة الرموز اللغوية من خلال دراسة العلاقة بين الكلمات والأشياء والمفاهيم.

[21] Dvora Yanow, op., cit. p. 11

[22] Ibid., p. 13.

[23] Ibid., p. 14.

منهج سياسي" محدود من الناحية المنهجية مثل الحالة غير المعهودة في حقل تدريس علم السياسة التي تبدأ لتتحرك باتجاه إعادة وضع مناهج في علم المنهجية والمنهجيات الفلسفية للعلم ولعلم الاجتماع بصفة عامة[24]. وهذا ما يجعلنا نسلم بأن تحليل صنفي البحوث "الكيفية" و"الكمية" وزيادة رؤية النماذج البنائية–التفسيرية ضمن ممارسات وتطبيقات بحوث "علم السياسة" يتجه بنا أكثر نحو التعقيد التصوري والمفاهيمي الذي تحدثه العلوم الإنسانية[25].

III – تحديات تقدم الدراسات الكمية في العلوم السياسية ومستقبلها:

III 1–تحديات تقدم الدراسات الكمية في العلوم السياسية:

1– **نقص البيانات:** بحكم أن العلماء والباحثين في حقل الدراسات السياسة هم علماء وباحثين اجتماعيين، فإنهم يستخدمون التحقيق كمحاولة منهم لتأمين وضمان توفر المعلومات المتعلقة بالأسئلة المطروحة منذ البداية. إن هؤلاء الباحثين في حقل علم السياسة على دراية تامة بقلة توفر المعلومات والبيانات اللازمة في دراساتهم، والتي وحدها تمكنهم من الفهم الجيد للتقدم في مجالهم المهني. وأيضا كمحاولة منهم لتوسيع الفهم وتنويع الدراسات وجعلها شاملة أكثر في إطار البحوث العلمية، التدريس ومن ثمة تطور علم السياسة كحقل أكاديمي وكحقل مهني[26]. فعلى سبيل المثال، هل نوعية مجال التقدم المحدود بخصوص ضم الباحثين البارزين في تخصصهم إلى الكليات يرجع إلى نقص في التوظيف وتحديات ضمان تولي المناصب بالجامعات أم أن الأفراد هم الذين يختارون ترك المهنة بسبب المناخ الإداري للجامعة؟ وحدها البيانات والمعلومات الثرية والتحاليل الجيدة المستخدمة لهذه البيانات والمعلومات ستسمح بتوفر الفرص لتحقيق التقدم. نلاحظ وجود هناك نقص واضح في البيانات والمعلومات المتعلقة بإنتاجية البحوث في إطار علم السياسة كحقل أكاديمي، حيث أنه لا توجد هناك تقارير أو إبلاغات ثابتة تتعلق بهذه البيانات

[24] Ibid., p. 16.

[25] Ibid., p. 18.

[26] Luis Ricardo Fraga, Terri E. Givens, Dianne M. Pinderhughes and others, "Political Science in the 21st Century", APSA American Political Science Association, Task Force Report, October 2011, p. 53.

والمعلومات من قبل محرري المجلات الرئيسة كأن تقدم من قبل هؤلاء معلومات وبيانات دقيقة بخصوص قضايا معينة هامة وحساسة[27].

2- كما يضيف جيمس ن. روزنو (James N. Rosenau) في كتابه "دراسة السياسة العالمية: التحديات النظرية والمنهجية" (The Study of World Politics: theoretical and methodological challenges) أن علم السياسة يواجه عدة تحديات وعقبات من شأنها أن تحول دون قدرة الباحثين والعلماء على إدراك مجريات أحداث المستقبل وبذلك معالجة المشاكل واقتراح حلولا ناجعة وتصورات موفقة للأزمات التي سيشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. ويحدد روزنو هذه التحديات في خمس نقاط رئيسة:

3-استمرارية تزامن وتلازم البحث العلمي مع "عالم الدولة" حيث تسعى هذه الأخيرة وباستمرار إلى تجنب نتائج تفتت سيادتها وقدرتها –طبعا في إطار البحث العلمي- من خلال الافتراضات التي تضعها بخصوص استمرارية هيمنتها باعتبارها الفاعل الأكثر تحديدا لأهم مجريات الأمور التي تحدث على المسرح العالمي[28]؛

4-نسبية الدراسات في علم السياسة كحقل أكاديمي وكفرع من فروع الدراسات الاجتماعية، وهذا ما يجعل الباحثين والعلماء في مجال علم السياسة يقرون بوصول الديناميكيات القوية في إطار مقارباتهم التحليلية لكن نفيهم فيما بعد لاعترافهم وإقرارهم هذا من خلال استشهادهم بالاتجاهات الفرعية أو الاتجاهات الموازية الأخرى.

5-إشكالية المنظور التجريبي، حيث أن التناقضات التي تقع فيها البحوث السياسية التجريبية نابعة من المصادر المستقلة التي تعتمد علها وبذلك، تعتبر كتناقضات عاجزة على أن تكون مترابطة بعلاقة سببية أو ديالكتية (جدلية)[29]. إن معالجة هذه التناقضات بخصوص ما يمكن أن يظهر في المستقبل تؤدي إلى تقسيم الديناميكيات النابعة من المصادر المستقلة كما أن لها نتائج مستقلة. إن أخذ بعين الاعتبار الطبيعة المعقدة لتزامن القوى المعارضة للمركزية واللامركزية يجعل العديد من المحللين يظهرون ببساطتهم حتى يتمكنوا من إقحام أنفسهم في العالم التجريبي

[27] Ibid., p. 54.

[28] James N. Rosenau, The Study of World Politics: theoretical and methodological challenges, (New York: Routledge, 2006), p. 26.

[29] Ibid., p. 26.

بمعنى تمكنهم من رؤية وملاحظة متغيرات الظاهرة محل الدراسة دون تقصيهم لواقع الأحداث التي يرونها، ومن ثمة ثباتهم واستقرارهم عند نقطة تنفيذ هذه المتغيرات[30].

6- صعوبة التنبؤ في الدراسات السياسية لما يمكن أن تؤول إليه الأمور من استنتاجات بخصوص النظام العالمي الظاهر وأحداث المستقبل.

7- فرضية "النقص المنهجي"، حيث ينظر إلى العالم المتحول كعالم يصعب تقفي أثره، وبذلك لا بد من تحديد أسئلة نظامية ومنهجية وتهيئة محللين للالتزام بمفاهيم السياسة العالمية وهذا من أجل توفير منهجيات ملائمة وكافية[31].

III 2- نحو بناء علم سياسة شامل في القرن 21: توصيات لاعتماد المزيد من البحوث الكمية.

تبين هذه الدراسة العديد من القضايا التي تواجه الباحثين في مجال علم السياسة وهم في أوج عطائهم في القرن 21. تعد نشاطات وإنجازات الجمعيات المختصة في الدراسات والبحوث السياسية ومراكز البحث المكرسة لمثل هذه الدراسات من أهم الفواعل النشطة في التعامل مع مسألة إحداث التغيير في مجال علم السياسة كحقل أكاديمي. وعلى أية حال، وكما تشهده العيد من المجالات الأخرى من الحياة العامة، فإن إحراز التقدم يعرف بطبعه تحركا متأنيا كما يحتاج دوما إلى جهود أكبر حتى ينال مبتغاه. هدفنا في هذه الدراسة هو بداية إثراء نقاش فعال وبنَّاء حول إنجازات البحوث السياسية وخاصة حول إمكانية وضع أجندة خاصة بالقرن 21 لتعزيز التقدم في ميدان الدراسات السياسية وبالأخص استعمال الدراسات الكمية ضمن هذه الدراسات.

توصل في هذا الإطار التقرير الأخير (2011) لـ"الجمعية الأمريكية لعلم السياسة"[32] (American Political (APSA) Science Association) حول "دراسات علم السياسة في القرن 21" إلى توصيات هامة في ثلاث مجالات خاصة:

[30] Ibid., p. 31.

[31] Ibid., p. 33.

[32] تعد الجمعية الأمريكية لعلم السياسة من بين الجمعيات المتخصصة في الدراسات والبحوث السياسية ومن بين الجمعيات النشطة في التعامل مع القضايا المتعلقة بإضفاء التنوع على مواضيع الدراسات السياسية وإدماج وضم الباحثين المتخصصين وطلبة ما بعد التدرج المتفوقين إلى الكليات والجامعات. بدأت الجمعية مشوارها المهني ببناء مؤسسة من أجل إحداث تغيير

1- الحاجة إلى إغناء الدراسات السياسية وجعلها دراسات شاملة أكثر، ومستخدمة أكثر لبيانات بخصوص البحث، التدريس، البيداغوجيا، وكذلك ضم ودمج الطلبة الأكفاء إلى ميدان مهنة تدريس علم السياسة وتنشيط عمليات البحث السياسي.

2-حاجة الجمعيات والمراكز والمعاهد المختصة بإعداد وإنجاز البحوث السياسية إلى النظر إليها بعين الاعتبار في إطار ممارستها الجيدة لأعمالها القابلة للتحسن أكثر حتى يتم تقديمها كمحفز لدى الأقسام من أجل إحراز التقدم بخصوص القضايا محل الدراسة وكذلك إحداث تغير وتنوع على نطاق واسع.

3- حاجة الجمعيات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث النشطة في ميدان البحث العلمي إلى الدراسات المشاركاتية مع الجمعيات ومراكز البحث الأخرى أو مع فروع هذه الجمعيات من أجل حث وتأمين واستعمال الأموال الخارجية في خدمة البحوث الجديدة وتطوير التعليم والبرادايمات التي بإمكانها أن تُوظف كنماذج في أقسام علم السياسة، الجامعات، والكليات، وهذا من أجل اغتنام الفرص الثقافية الغنية والمقدمة في إطار الدراسة وتلقين الدروس والقضايا المتعلقة بالتنوع وجدة مواضيع الدراسة.

تضيف الجمعية في تقريرها أنه وحتى يتسنى للبحوث السياسة مواكبة تغيرات القرن 21 والاتجاه أكثر نحو إيجاد حلول للمشكلات الراهنة العالقة بالكثير من انشغالات المواطنين والسلطة على حد سواء عبر كافة ربوع العالم، بات من الضروري انتهاج حذو العديد من الأولويات التي أصبحت اليوم من أبرز المتغيرات الضرورية في البحث العلمي ضمن تخصص علم السياسة:

4- ضرورة مداومة واسمرار الباحثين والعلماء السياسيين في استعمال البيانات الأساسية في قسم الدراسات الديمغرافية على المدى الطويل في إطار ممارستهم لأعمالهم وإعدادهم للبحوث العلمية من أجل إحداث التغيير على مستوى جامعات ومعاهد علم السياسة، وهذا عن طريق متغيرات حديثة كالمتغير العرقي والاثني والجنسي.

5- بالرغم من أن استعمال البيانات في البحوث والدراسات السياسية الحديثة يعد مفيدا وعلى قدر كبير من الأهمية، إلا أن الزيادة في استعمال هذه البيانات سيزيد من فعاليتها أكثر إذا

في إعداد البحوث العلمية في مجال علم السياسة كحقل أكاديمي من ناحية نوعية هذه البحوث، جدتها وجديتها. وهذا في أعقاب حركة الحقوق المدنية التي طغت على السطح مع الستينيات من القرن الماضي.

تضمنت العديد من المتغيرات الفردية وحسب سياق الدراسة مثل الأقدمية في إعداد البحوث في مجال علم السياسة كمهنة، نوعية جامعات ومعاهد تدريس علم السياسة، حيث يؤخذ حاليا الانتساب إلى جامعة معينة في عين الاعتبار، تاريخ التوظيف السابق، وكأن يتولى عضو الكلية منصبا بالجامعة[33].

6- إن الأسئلة المطروحة في إطار البحوث السياسية بالجامعات ومراكز البحث في حاجة إلى التطور والتحسين من أجل جمع المعلومات ووضع البيانات الخاصة بحالات الدراسة الموجهة لقضايا التقدم والتطور المهني في مجال علم السياسة وكذلك وضع التوصيات المفيدة على مستوى الأقسام.

7- تبني استراتيجيات تجنيد واستخدام كليات متنوعة موجهة خصيصا إلى كراسي القسم التي هي في حاجة بدورها إلى التطور.

8- إن معاينة الطلاب المتخرجين من أقسام علم السياسة تفترض هيكلتهم من أجل إحداث التطور المبكر لمبادرات تكوين المعلمين الخواص وكذلك لتطوير قضايا معينة في مجال التخصص تكون المرجع الأول لدى مختلف الطلاب المتخرجين.

9- إمكانية التعاون مع الجمعيات الخاصة بالدراسات السياسية مثل الجمعيات الأمريكية الأكثر نشاطا في هذا المجال كـ(APSA) و(COACHE) سواء من ناحية التمويل أو من ناحية الاهتمام بجودة ونوعية الدراسات والبحوث السياسية. كما يستوجب على مثل هذه الجمعيات توفير إمكانية تقديم طلب للحصول على منحة خارج البلاد لانجاز دراسة مطولة في إطار إستراتيجيتي التجنيد والاستخدام الجيد للكليات مع تأكيد خاص على الجنس والانتماء العرقي والاثني.

10-كل هذه التوصيات تدل على حاجة مثل هذه الجمعيات والجامعات لخلق أقسام بحوث مكرسة خصيصا لتطوير وفحص البيانات والمعلومات في إطار البحث العلمي المهني[34].

خاتمة:

[33] Luis Ricardo Fraga, op. cit., p. 51.

[34] Ibid., p. 52.

في النهاية يمكن القول أن علم السياسة هو علم استثنائي وفريد من نوعه، فهو من جانب يتناول دراسة الظاهرة السياسية دراسة منهجية علمية، بمعنى أن الباحث ينطلق من معرفة الواقع، بجزئياته الدقيقة، موضوعيا، بعيدا عن الخيال والوهم؛ ويتدرج عبر سلسلة من الأفكار المترابطة بعضها ببعض، ترابطا منطقيا، ليصل إلى تصور فكري واضح، لحقيقة الظاهرة موضوع البحث، وإلى استخراج القوانين التي تحكمها. وهذا ما أثبته علم السياسة كحقل أكاديمي ارتبط بالتطور التاريخي لدراسة الظاهرة السياسية؛ فاقترن بذلك هذا التطور بالتحول على الصعيد المنهجي، من المنهج القياسي إلى المنهج الاستقرائي فالمنهج العلمي التجريبي، وبالتحول من الفكر المثالي إلى الفكر الواقعي والموضوعي وصولا إلى الفكر الوضعي. ومن جانب آخر، فهو يقوم بطريقة ما على تلك النهاية المعاكسة لأفكار العلوم الرياضية والعلوم الفيزيائية وما تشمله من نطاق واسع من المواضيع. إن علم السياسة هو علم مختلف للغاية عن العلوم الأخرى، وهذا رغم تشاركه مع هذه العلوم في العديد من المعالم والميزات. يكمن هذا الاختلاف في استحضاره لمعادلات رياضية بحتة خاصة في إطار زيادة استخدام نظريتي اللعب والخيار الاجتماعي وزيادة استخدام العلماء والباحثين في العالم الغربي للدراسات الكمية بشكل كبير خاصة مع بداية القرن 21. فالعديد من الدراسات السياسية في الدول الغربية تعتبر دراسات كمية إلى حد كبير، وقد أثبتت العديد من المجلات والكتب المتخصصة ريادتها في هذا المجال، فهي مجلات وكتب تتوفر على مستوى عالي من التحكم في الدراسات والنتائج الكمية. خاصة في إطار دراسة العمليات الانتخابية والديمقراطية وربطها بالمتغيرات الاقتصادية ومتغيرات العملية التنموية وكذلك قضايا البيئة ودور المنظمات غير الحكومية في السياسات الدولية...إلخ. فلا شك أن الباحثين والعلماء في مجال علم السياسة في القرن 21 عند انتهاجهم حذو هذا العلم كحقل أكاديمي كان نابعا من ثقتهم بقدرته على مدهم بنظريات من شأنها أن تحدد مسار توجههم في إطار إيجاد حلول للمشاكل المطروحة. كما من شأنه أن يمدهم بتاريخ وتفكير وبحوث تجريبية قادرة على تقديم إسهامات جيدة في حقل المعرفة وخاصة فيما يتعلق بتلك الأسئلة والتحديات التي تواجه المجتمعات، وفي مقدمتها الأزمات التي يشهدها وسيشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين.

قائمة المراجع:

سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، ط. 2. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع 1989.

Dvora Yanow, "Interpretive Empirical Political Science: What Makes This Not a Subfield of Qualitative Methods", Working Paper: Center for the Study of Law and Society Boalt Hall School of Law University of California, Berkeley, 2 (2003): 1-18.

Fraga Luis Ricardo, Givens Terri E, Pinderhughes Dianne M and others, "Political Science in the 21st Century", APSA American Political Science Association, Task Force Report, October (2011): 1-65.

Rosenau James N, The Study of World Politics: theoretical and methodological challenges, New York: Routledge, 2006.

Weisberg Herbert F, Political Science: The Science of Politics, New York: Agathon Press, INC, 1986.